الفصل الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

يقصدبالعصور الوسطى الفترة الممتدة ما بين العهد القديم والنهضة الأوروبية، وبعبارة أخرى من سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس إلى سقوط القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر للميلاد، أي أنها دامت حوالي 10 قرون. وقد شهدت هذه الفترة ركودا فكريا وتأخرا حضاريا في أوروبا، لذلك أطلق المؤرخون على هذه الفترة "عصر الظلمات" بالنسبة لأوروبا، إلا أنه في المقابل عرفت هذه الفترة ازدهارا فكريا وحضاريا في الشرق والدول الإسلامية تحديدا. ونتناول فيما يلي أهم مظاهر الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا ثم في العالم الإسلامي.

المحور الأول: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا

مرت أوروبا من القرن الخامس إلى القرن العاشر ميلادي بتدهور اقتصادي واجتماعي وأخلاقي ساد خلالها النظام الإقطاعي، ومع بداية القرن الحادي عشر بدأت بعض مظاهر الانتعاش، وازدهرت بعض الصناعات الحرفية، كما ظهرت بعض الممالك القوية مثل مملكة فرنسا. وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية بين الانهيار التام والانتعاش اليسير، كان البحث العلمي متأخرا، والفكر الاقتصادي مرتبطا بتعاليم الكنيسة ومتأثرا بصفة خاصة بالفكر الاقتصادي عند أفلاطون وأرسطو.

أولا: النظام الإقطاعي وعلاقته بالفكر الاقتصادي في أوروبا

كان النظام السائد في العصور الوسطى في أوروبا هو النظام الإقطاعي إلى جانب نظام الرق، لاسيما خلال الفترة من القرن 5 إلى القرن 10م (وخلال الفترة من القرن 11 إلى القرن 15م ساد النظام الحرفي)، ويقوم النظام الإقطاعي على التبعية وحيازة الأرض، بمعنى أن كل سيد (حاكم إقطاعية) يعيش في إقطاعتيه ويخضع له كل من يعيش فيها من جنود ورقيق الأرض، بحيث يرتبط من يعيش في تلك الإقطاعية برباط التبعية لحاكم الاقطاعية. وهكذا كان النظام الإقطاعي يقوم على أساس نظام هرمي على رأسه الامبراطور الذي يخضع له مباشرة أسياد (حكام) الاقطاعيات، والذين يخضع لهم بدورهم كل سكان الاقطاعية. وبانتشار الحروب والعداوات بين الاقطاعيات بدأ كل قطاع بالانعزال والانغلاق على نفسه، وأصبحت كل إقطاعية تكوّن وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية مستقلة تقوم على أساس الاكتفاء الذاتي، حيث أن الفلاحين الأقنان (عبيد الأرض) يقومون بالإنتاج الفلاحي في الضيعة المملوكة للسيد، كما أن الأشغال الصناعية والحرفية كانت تتم داخل الإقطاعية أيضا(الحلايقة، 2017).

وتتمثل أهم الخصائص الاقتصادية للنظام الاقطاعي فيما يلي:(ستيفنسن، 1995، الصفحات 10-16)

- كانت الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، ويمثل الإنتاج الزراعي المصدر الوحيد تقريبا لإشباع حاجيات السكان؛
- تميز اقتصاد الاقطاعيات بالاكتفاء الذاتي؛
- كانت الصناعات اليدوية محتكرة من طرف تجمعات مهنية تعرف بالطوائف الحرفية لتجنب المنافسة، وكان الإنتاج يلبي حاجيات الإقطاعية فقط ولم يكن موجها للسوق؛
- كان هناك شبة انعدام للتجارة والاقتصاد النقدي، فاستخدام النقود كان محدودا جدا والتعامل كان يتم على أساس المقايضة؛
- كان المجتمع مقسما إلى ثلاث طبقات: طبقة النبلاء والفرسان، طبقة جال الدين، طبقة الحرفيين والفلاحين (رقيق الأرض)
- كانت الكنسية تمثل السلطة العليا في البلاد لأن كل ما يرتبط بالأمور الدينية وأمور الحكم يجب أن يكون خاضعا للدين، وكانت تنافس الأمراء سلطاتهم الدنيوية؛

- كانت الكنيسة تساند النظام الإقطاعي وتلعب دورا مهما فيه، وقد كان النشاط الاقتصادي خاضعا للكنسية لهذا بقي الفكر الاقتصادي خاضعا للتعاليم الدينية ومرتبطا بالنظام الإقطاعي من حيث النشاط. وقد احتكرت الكنيسة التعليم والإرشاد بشكل تام، لذا كان يطلق على رجال الدين الذين كانوا يعلمون الدين والفلسفة والقانون اسم "المدرسيين" لأنهم كانوا هم المعلمين،ويعتبر القسيس "توماس الإكويني"أهم هؤلاء المدرسين وأكبر ممثل لفكرهم في العصور الوسطى.

ثانيا: خصائص الفكر الاقتصادي خلال العصور الوسطى في أوروبا

يمكن ذكر أهم الخصائص التي ميزت الفكر الاقتصادي في أوروبا خلال العصور الوسطى في النقاط التالية:

- خلال العصور الوسطى في أوروبا لم يكن هناك تحليل علمي للمشكلات الاقتصادية بشكل يرقى لمرتبة العلم المستقل؛
- أثرت سيطرة النظام الإقطاعي على الحياة الاقتصادية، وانغلاق كل اقطاعية على نفسها سلبا على الفكر الاقتصادي، فأدى إلى جموده بسبب المصالح الشخصية للإقطاعيين؛
- كان الفكر الاقتصادي يحاول أن يكرس علاقات الإنتاج الإقطاعية، ويوفق التناقض بين علاقات الإنتاج الإقطاعية وبين العدالة الاجتماعية؛
- كان الفكر الاقتصادي متأثرا بالفلسفة والدين والأخلاق، نظرا لأن الكنيسة كانت تحاول دوما تفسير الواقع بالجانب الديني؛
- إن ما برز من أفكار اقتصادية (لا سيما من طرف المدرسيين خلال القرن الثالث عشر) فقد كانت تعكس الحالة الموجودة في تلك العصور، وتدافع عن بعض الآراء المذهبية.

ثالثا: الفكر الاقتصادي عند توماس الإكويني (1274-1226م)

ويمكن عرض أهم الأفكار الاقتصادية التي نادى بها المدرسيون وعلى رأسهم "توماس الإكويني" فيما يلي:

1. **التقسيم الطبقي للمجتمع:** لم يعارض المدرسيون التقسيم الطبقي للمجتمع، ورأوا بأن هذا الاختلاف ضروري لتأدية كل طبقة لوظيفتها، وأن التمييز بين الناس يجب أن ينظر إليه على أنه شيء عابر متعلق بالحياة الدنيا، ويجب الرضوخ لهذا الواقع حتى بالرغم من عدم عدالته، وأنه سوف تتحقق العدالة في الحياة الآخرة.
2. **التبادل والتجارة:**نظر المدرسيون بما فيهم "الإكويني" نظرة ممزوجة بين الموافقة والتحذير من التبادل، فهو يعترف بالتبادل لأنه ضرورة للمجتمعات، ولأن البقاء في اقتصاد مغلق إلى الأبد أمر مستحيل، وفي نفس الوقت يحذر من التبادل إذا كان الهدف منه الحصول على الثروات، لذلك اشترط أن يكون مقدار الربح المحقق من التجارة لا يزيد عن ذلك المقدار الذي يكفي لسد الحاجات الضرورية للمعيشة(الأشوح، 2010، صفحة 63).
3. **الملكية:** كان الاتجاه الفكري العام يؤيد الملكية الفردية، وقد شارك "الإكويني" رأي أرسطو في أن تكون الملكية خاصة على أن الانتفاع بتلك الملكية يحب أن يعود بالنفع على العامة، وأن تكون مقيدة بحيث لا تؤدي إلى الغنى الفاحش ولا إلى الفقر المدقع.
4. **السعر العادل:**نادى "الإكويني" بفكرة الثمن العادل التي تحدث عنها "أرسطو"، وطبقها أيضا على الأجر والربح، فطالب بالأجر العادل والربح العادل، واعتبره مبدأ أخلاقيا ودينيا أكثر منه اقتصاديا، بحيث أن الفرد لا يمكنه أن يحقق ربحا مرتفعا جدا ولا منخفضا جدا، كي لا يحدث ضرر لفئة على حساب أخرى. كما أن كل فرد يجب أن يحصل على الأجر الذي يناسب طبقته الاجتماعية

فقط. غير أن هذا التبرير عند الإكويني كان لخدمة النظام الاقطاعي المتكون من طبقات متميزة(الببلاوي، 1995، صفحة 23).

5. **الإقراض بفائدة:** يعتبر "الإكويني" أهم من كتبوا حول موضوع الفائدة في عصره، وقد نادى بتحريم الإقراض بفائدة واعتبره ربا محرما، مستندا في ذلك على أقول الكنيسة وآراء أرسطو، حيث يرى أن النقود عقيمة ولا يمكن الحصول منها على فائدة أو ربح، كما كان يرى بأن الفائدة التي تدفع مقابل الزمن الذي تم التنازل فيه عن النقود غير مشروعة، لأن الزمن ملك لله وليس للفرد(الأشوح، 2010، صفحة 65).

ولكن مع تطور التعاملات النقدية في أواخر العصور الوسطى، أصبح التعامل بالفائدة نشاطا متزايدا دون الأخذ برأي الكنيسة، خاصة من طرف أصحاب المال، مما أدى إلى تكييف رأي الكنيسة معهمفسمح ببعض الاستثناءات في موضوع الفائدة (الربا)، ومثال ذلك تعديل فكرة الفائدة على أنها المقابل الشرعي لفرصة الكسب البديلة، أي فرصة الاستثمار وكسب الربح التي أضاعها الفرد عندما قام بتسليف أمواله لشخص آخر.

6. **الثروة:** اعتَبر "الإكويني" الأرض المصدر الوحيد للثروة والناتج، وبذلك فقد سبق الطبيعيين في هذا المجال.

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في العالم الإسلامي

عندما كانت أوروبا خلال العصور الوسطى تعاني من التخلف في شتى المجالات وتعيش في اقتصاد مغلق، حتى عرفت تلك الفترة بالنسبة لها بعصر الظلمات؛ كانت الحضارة الإسلامية بالمقابل تنمو وتزدهر مع بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم (نزول الوحي) بداية من القرن السابع للميلاد وتحديدا سنة 610 م، فعرفت تلك الفترة بعصر النور، حيث ازدهرت الفلسفة والعلوم المختلفة في الدولة الإسلامية خلال العصور الوسطى (لاسيما في المنطقة العربية)، كما عرف الفكر الاقتصادي الإسلامي تطورا كبيرا، وظهرت مجموعة من الأفكار الاقتصادية الإسلامية التي كانت تُستمد بصفة رئيسية من ثلاثة مصادر أساسية هي: المبادئ التي جاء بها الدين الإسلامي، آراء بعض الفلاسفة المسلمين، بعض المؤلفات التي تعرضت للمشكلات الاجتماعية والتاريخية.

وفي هذا السياق يمكن أن نعرف علم الاقتصاد الإسلامي على أنه "العلم الذي يُعنى بدراسة النشاط الاقتصادي من استهلاك وإنتاج وتوزيعوتبادل...، وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات، في ضوء أحكام المذهب الاقتصادي في الإسلام"(السبهاني، 2014، صفحة 17).

أولا: مبادئالنظام الاقتصادي في الإسلام

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من المبادئ التي لا تتغير ولا تتبدل حتى وإن اختلفت أشكال تطبيق أحكام الدين الإسلامي حسب الزمان والمكان. وتتمثل أهم هذه المبادئ فيما يلي:

1. **الجمع بين الروح والمادة:**يقوم الإسلام على التوفيق بين الجوانب المادية والروحية في مختلف أركانه وكذا في مختلف النشاطات والمعاملات الاقتصادية، وذلك لإقامة نظام قائم على التعاون والتراحم بين أفراد المجتمع، فإلى جانب ضرورة الإيمان بوحدانية الإله؛ نجد أن الزكاة مثلا (وهي ركن من أركان الإسلام)؛ من جانب مادي هي ضريبة على الثروة تعطى للفقراء من أموال الأغنياء وأداة للنمو الاقتصادي والتكافل الاجتماعي، ومن جانب روحي هي تزكية للنفس من الشح والبخل وطهارة لها(مرطان، 2004، صفحة 54).

2. **الحرية الاقتصادية المقيدة:** للمسلم الحرية المطلقة في التملك والتصرف في ممتلكاته وممارسةأينشاطاقتصادي والانتفاع بالمال،كما يشجع الإسلام على العمل والإنتاج وترشيد الاستهلاك، وهذه الحرية الاقتصادية مقيدةبضوابط الشريعة الإسلامية فلا يجوز للفرد الغش أو

الاحتكار مثلا، وجعلالإسلام تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي استثناء، وهو تدخل محدود من أجل ضمان المصلحة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق أدواتها وأجهزتها(السالوس، 1998، صفحة 46).

3. **الملكية المزدوجة:**على اعتبار أن شكل ملكية الثروة ووسائل الإنتاج تحدد مضمون أي نظام اقتصادي، فإن الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي هي ملكية مزدوجة، أي يمكن أن تكون ملكية خاصة كما يمكن أن تكون ملكية فردية. حيث يقر الإسلام الملكية الفردية ويعتبرها من طبيعية البشر في حب المال والتملك، إلا أنه يقيدها ببعض القيود الشرعية كوجوب امتلاكها والتصرف فيها بالطرق الشرعية. أما الملكية العامة فقد أقرها الإسلام لأن أساسها هو المصلحة العامة، سواء كان ذلك في شكل ملكية الدولة، أو ملكية الجماعات مادامت تتم ضمن الإطار الشرعي(مرطان، 2004، صفحة 57)، فالمرافق الجاهزة في الطبيعة (كالثروة الطبيعية والمائية...) التي ينتفع بها عامة الناس لا يجوز أن يحجزها فرد عن الجماعة، وكذلك مختلف موارد بيت مال المسلمين والتي تشكل ميزانية الدولة.

4. **العدالة الاجتماعية:**ترتبط العدالة الاجتماعية في النظام الاقتصادي الإسلامي بالتوزيع العادل للثروة وعوائد الإنتاج على كافة عوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية دون إجحاف أو تقصير.

5. **التوازن بين المصلحة الفرد ومصلحة الجماعة:**أقر الإسلام بمصلحة كل من الفرد والمجتمع، فلا تهدر مصلحة الفرد باسم مصلحة المجتمع وكذا لا تهدر مصلحة الجماعة باسم مصلحة الفرد، لكن إذا تعذر التوفيق بينهما، وأن ضررا سوف يلحق الطرفين، فإن الإسلام يقر كقاعدة عامة مبدأ "تحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام" بمعنى أن تقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد(العيفة، 2021، صفحة 17).

ثانيا: خصائص الفكر الاقتصادي في العالم الإسلامي في العصور الوسطى

مثلما كان الحال بالنسبة للفكر الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى الذي كان ممتزجا بالدين المسيحي، ولم يكن فكرا اقتصاديا قائما بذاته؛ فإن الفكر الاقتصادي الإسلامي في تلك العصور كان يرد أيضا ممتزجا بالاعتبارات الدينية وبالدراسات الأخرى كالفقه والفلسفة والتاريخ، وكانت الأفكار الاقتصادية آنذاك ترتكز على ركيزتين أساسيتين هما: الظواهر النقدية والثانية تتعلق بظاهرة القيمة.

وقد تميزت الأفكار الاقتصادية في العالم الإسلامي في هذه الفترة بالخصائص التالية:

1. لم يستطع مفكروا هذه الفترة فصل الدراسات الاقتصادية عن غيرها من الدراسات، بل كانت خاضعة لاعتبارات دينية، وكانت ممتزجة بدراسات أخرى كالفلسفة والفقه والتاريخ والإجتماع؛

2. الاعتدال: لم يكن الفكر الاقتصادي الإسلامي في تلك الفترة ينحاز للفرد على حساب الجماعة ولا ينحاز للجامعة على حساب الفرد، إذ لا نرى النزعة الفردية الخالصة ولا النزعة الجماعية الخالصة؛

3. كان الفكر الاقتصادي الإسلامي يتسم بالوسطية ويوفق بين الجانب الروحي (الديني) والجانب المادي؛

4. كان الفكر الاقتصادي الإسلامي يفسح المجال للاجتهاد وللمعاملات المتجددة طالما لا تخرج عن الإطار الشرعي، فهو فكر اقتصادي مرن(داغي، 2010، صفحة 155)؛

5. تميز الفكر الاقتصادي الإسلامي بالواقعية في مبادئه وأحكامه، فكان ينظر للواقع العملي الذي يتفق مع طبائع الناس، ويراعي دوافعهم وحاجاتهم، ويدرس المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بواقعية ووفق مبادئ الشريعة الإسلامية(السالوس، 1998، صفحة 37)؛

6. تميز الفكر الاقتصادي بالمنطقية والتحليل العلمي السليم للعلاقات والظواهر الاقتصادية.

ثالثا: الأفكار الاقتصادية عند بعض المفكرين المسلمين خلال العصور الوسطى

وُجدت العديد من المحاولات لبحث المشكلات الاقتصادية خلال القرون الوسطى في مؤلفات العديد من الكتاب المسلمين الذين تعرضوا لموضوعات ذات طابع اجتماعي وتاريخي، ونخص بالذكر أبو يوسف الأنصاري، أحمد بن علي الدجلي، أبو حامد الغزالي، ابن خلدون، المقريزي، وسنركز على بعض أفكار ابن خلدون لأنه تطرق للعديد من المسائل الاقتصادية التي يصعب حصرها، وحاول فصلها عن الاعتبارات الدينية، كما يعد أول من حاول توضيح السلوك الاقتصادي للأفراد والجماعات، كما سنشير إلى أهم الأفكار التي جاء بها المقريزي.

1. الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون (1406-1332م):

ولد أبو زيد عبد الرحمان ابن خلدون في تونس، تقلد العديد من مناصب السياسة والقضاء في تونس والمغرب ومصر، وأهم أعماله "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر"، الذي تعد مقدمته المعروفة اليوم بـ "مقدمة ابن خلدون" هي أول بحث علمي في كيفية دراسة التاريخ على أسس علمية وتحليلية(البلاوي، 1995، صفحة 24)، وترجع قيمة ابن خلدون إلى أنه مؤسس علم الاجتماع، وقد تطرق للعديد من الأفكار الاقتصادية لارتباطها بدراسته الاجتماعية والتاريخية، ولو لا خلطه للقضايا الاقتصادية بالتاريخ والاجتماع لاعتبر بحق مؤسس علم الاقتصاد الحديث. ويمكن عرض بعض الأفكار الاقتصادية لابن خلدون فيما يلي:

أ. **أسباب ظهور المجتمع**: أرجع ابن خلدون ظهور المجتمع (الدولة) إلى أن الإنسان مدني بطبعه، أي لابد له من الاجتماع والتعاون من أجل الحصول على الرزق وتحسين وسائل المعيشة، إذ لا يمكن توفير الحاجات الأساسية من غذاء وأمن وأدوات بدون تعاون.

ب. **أسباب تطور المجتمع**:فسر ابن خلدون تطور المجتمع على أساس عاملين هما: تزايد السكان وتقسيم العمل، حيث أن حاجيات الأفراد المعيشية تتزايد وتتنوع بزيادة عدد السكان داخل المجتمع وتوسع العمران، وهو ما يؤدي إلى تقسيم العملبينهم ما يؤدي إلى كثرة أنواع الأعمالوبالتالي زيادة الإنتاجية وزيادة الدخل الفردي وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الكمالية فتنمو صناعاتجديدة وبذلك يحدث الازدهار الاقتصاديوتتطور الدولة(الأشوح، 2010، صفحة 91).

ج. **نظرية السكان والأسعار:** نظر ابن خلدون إلى الزيادة في عدد السكان نظرة إيجابية بعيدة عن التشاؤم، فكثرة السكان تؤدي إلى توسع في العمران وتضاعف الخيرات في الأسواق وهبوط أسعار الضروريات وارتفاع أسعار الكماليات.

د. **أنواع السلع:** قسم ابن خلدون السلع إلى ضرورية مثل الغذاء (وأهمها الحنطة)، وسلع كمالية مثل المراكب، وبين أن الطلب على هذه السلع يتوقف على درجة العمران والتقدم، كما أوضح نسبية هذا التقسيم، فالبلد الكثير العمران يكثر فيه الترف ومن ثم تصبح السلع الكمالية ضرورية بالنسبة له.

ه. **نظرية القيمة:** يميز ابن خلدون بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة، فالقيمة الاستعمالية مستمدة من الخصائص النافعة للشيء، ويسميها ابن خلدون الرزق أو المعاش، وأما القيمة التبادلية فتستمد من إمكانية إبدال الشيء بشيء آخر مثل النقود، وهذه يسميها ابن خلدون الكسب(الشرفاوي، 2020، صفحة 35).

و. **العمل:** أعطى ابن خلدون أهمية بالغة للعمل وحاول جعله نظرية مستقلة بذاتها، واعتبره سببا من أسباب المعاش وهو مصدر كل الثروات وبدونه لا يوجد إنتاج، كما جعله الأساس

في تحديد قيم الأشياء من سلع ومنتجات، حيث أوضح أن قيمة الصنائع تكمن في قيمة العمل المبذول في صناعتها، فهو بذلك يرجع القيمة إلى العمل الإنساني بشكل رئيسي(إرشيد، 2012، صفحة 5). وبذلك يكون ابن خلدون قد سبق أدام سميث ودافيد ريكاردو في وضع نظرية القيمة في العمل.

ز. **الضريبة والمالية العامة:**تعد أفكار ابن خلدون عن المالية العامة من أهم الأفكار وأكثرها صلة بالاقتصاد الحديث، حيث أشار ابن خلدون إلى أنه مع تطور الدولة تزداد حاجتها للمال، ورأى ضرورة تخفيف عبء الضرائب على السكان لكي ينشطوا ويرغبوا أكثر في العمل، وبالتالي يزيد الإنتاج وتزداد ثرواتهم وتكثر الجباية في النهاية(إرشيد، 2012، صفحة 16).

ح. **النقود:**أوضح ابن خلدون دور النقود باعتبارها وسيلة لتسهيل المبادلات ومقياسا للقيمة، وأكد أيضا على دورها كحافظ للقيمة والذي يعني إمكانية استخدامها أيضا وسيلة للادخار واختزان الثروة. كما أعطى أهمية بالغة للمعدنين الشريفين (يقصد الذهب والفضة)، حيث تجاوز من سبقه من المفكرين الذين رأوا بأن الذهب والفضة يلعبان دور النقود بسبب اتفاق الناس على قيامها بهذا الدور وقبولهم لذلك، إذ يرى هو أن الله عز وجل خلق هذين المعدنين ليكونا مقياسا للقيمة، فالله أراد أن يكون هذان المعدنان نادران ليؤديا وظيفة النقود، بمعنى أن المعدنان يتمتعان بخاصية "الثمينة" بالخلقة وليس بالعادة والعرف(الشرفاوي، 2020، صفحة 36).

وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي أولاها ابن خلدون للحجرين الشريفين؛ إلا أنه لم يعتبر المعادن الثمينة هي الثروة بحد ذاتها (كما فعل المركنتيليون)، حيث اكتشف أن قوة الدولة وتقدمها العمراني ليس بما تمتلكه من معادن ثمينة بل يكون نتيجة قدرتها الإنتاجية التي تجلب لها الذهب والفضة.

ط. **دور الدولة في النشاط الاقتصادي:**أشار ابن خلدون إلى أن الدولة هي السوق الأعظم وأهم مستهلك فيه، نتيجة إنفاقها الواسع على رفاه الناس وجبايتها منهم للأموال، وأكد على أهمية السلطة ووجود الدولة في المجتمعات، ومع ذلك رأى أنه من غير المرغوب للدولة التدخل بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي العادي، لأنه سيكون مرتبطا بظلم الحاكم وجوره، ويقلل الفرص المتاحة للناس ويضر بالدولة في نهاية المطاف(البلاوي، 1995، صفحة 31)، وأن على الدولة متابعة الأمور التي تساعد على متابعة أعمالهم بصورة أكثر كفاءة، ومنعهم من ارتكاب التجاوزات والمظالم، وأوضح دور الدولة في مراقبة الأسعار وجباية الأموال وتنشيط الاقتصاد. وعليه فإن ابن خلدون لا يتصور الدولة دولة "دعه يعمل" ولا دولة الشمولية، إنما دولة تسهر على تطبيق الشريعة وتصلح أداة للتنمية والرفاه.

ي. **فكرة الريع:**من أدق الملاحظات التي أشارإليها ابن خلدون في نفقات الانتاج الزراعي، هو أن بعض الدول إذا ما اضطرت لزراعة أراض غير خصبة لسبب زيادة الطلب على المواد الغذائية، فإن هذه الاراضي تتطلب نفقات إنتاج أكثر من الأراضي الخصبة ونفقات الإنتاج هذه تصبح شيئاً مهماً لأن المنتجين (الزراع) يدخلوها في أثمان المنتجات الزراعية. إن نفقات الإنتاج العالية في الأراضي غير الخصبة تعني بالضرورة أن الأراضي الخصبة تحقق عائداً أعلى وبالتالي تحقق **ريعاً**أكبر. ولم يقف ابن خلدون عند الريع الناجم عن فرق الخصوبة في أنواع الأراضي المختلفة بل يتعداه إلى الريع الناشئ عن الموقع وعن التطور الاجتماعي(الكيالي، 2001)، فقد لاحظ ابن خلدون أنه عند وجود دولة محدودة النشاط الاقتصادي فإن ثمن الأراضي والعقارات تكون منخفضة الثمن، ولكن عندما يزداد النشاط الاقتصادي وتقوى الدولة ويزداد عدد السكانترتفع قيمة العقارات نتيجة لذلك العمران،والفرق بين ثمن العقارات في البداية عند رخصها، وقيمتها عندما يزداد العمران

ويرتفع ثمنها إنما يتحقق نتيجة لزيادة العقار وبالتالي زيادة ما يعطيه من دخل، فيتولد بذلك ما يسمى اليوم "الريع" وهو ما يؤدي إلى زيادة ثروة فئة الملاك للعقارات.

إن تحليل ابن خلدون بهذا الاسلوب العلمي الرصين، يكون به قد سبق ريكاردو وهنري جورج في نظرية الريع التي تنسب لهما اليوم.

ك. **العرض والطلب وتحديد الأسعار:** أكد ابن خلدون على تأثير العرض والطلب في تحديد الأسعار، وهو ما له دلالة هامة، لأن دور العرض والطلب في تحديد القيمة لم يدرك جيدا حتى أواخر القرن التاسع عشر، الأمر الذي يبين أن ابن خلدون قد سبق عصره. وأوضح ابن خلدون أن الزيادة في الطلب أو النقص في العرض يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، في حين يؤدي النقص في الطلب أو الزيادة في العرض إلى هبوط الأسعار، وذهب إلى أن الأسعار إذا استمرت متدنية جدا فإن الصناع والتجار يتضررون، ويخرجون من الأسواق، وإذا استمر الارتفاع يتضرر المستهلكون، لذلك فإن الأسعار المعتدلة بين هذين المستويين المتطرفين مرغوبة، لأنها تسمح للتجار بمستوى من العائد مقبولا اجتماعيا وبالتالي تؤدي إلى رواج الأسواق بزيادة المبيعات، ومن ثم توليد الدوران والازدهار.وقد بين ابن خلدون أن العوامل المحددة للطلب تتمثل في الدخل وحجم السكان وعاداتهم ونمو المجتمع وازدهاره(شابرا، 2005، صفحة 207).

2. الفكر الاقتصادي عند المقريزي (1364-1442م):

ولد تلميذ ابن خلدون "تقي الدين أحمد بن علي المقريزي" في مصر، احتل مركزا عاليا بين المؤرخين في مصر، من أهم مؤلفاته "شذور العقود في ذكر النقود" و"إغاثة الأمة بكشف الغمة" واللذان يشملان العديد من الأفكار الاقتصادية الهامة، وقد أعطى أهمية بالغة في فلسفته للنقود (حتى لُقب بأبي النقود)وحلل على أساسها مختلف الظواهر الاقتصادية. ومن بين أهم الأفكار التي جاء بها نذكر ما يلي:(حراث، 2015، الصفحات 57-59)

أ. **الأزمات الاقتصادية:**يُعتبر المقريزي من أوائل الكتّاب الذين كتبوا في الأزمات، وأول مَن تكلَّم عن أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (التضخم والأسعار)، وأول مَن ربط بين السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية (الأزمات والمجاعات)، حيث اهتم المقريزي بالأزمات الاقتصادية وبخاصة بالأزمة التي مرت بالعالم الإسلامي للفترة (1392 -1404م) وبالأخص في مصر، أين تعرضت للمجاعة الطاحنة، والتي بين أن سببها بالدرجة الأولى يكمن في فساد الحكم وسوء الادارة الاقتصادية وزيادة تكاليف الإنتاج وسوء توزيع الدخل.

ب. **القيمة في العمل:**يعتقد المقريزي أن إشباع الحاجات الاجتماعية في ظروف الإنتاج والتبادل البضائعي، إنما يتحقق فقط بعملية البيع والشراء في السوق على أساس التبادل، الذي يستند إلى كمية متعادلة بين العمل الذي بذل في إنتاج هذه البضاعة وثمنها،بمعنى أن قيمة السلع حسبه تتحدد على أساس العمل المبذول فيها. وهو يؤمن بأن سعي الناس وعملهم في عملية التبادل هذه هو أمر طبيعي موجود في جميع الأمم والمجتمعات.

ج. **سيرورة الأسعار:** بعدما أكد المقريزي على كون العمل هو التعبير الحقيقي عن قيمة البضاعة، أي العمل الذي يبذل في إنتاج هذه السلع، ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أشار إلى الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف الأسعار وارتفاعها أو انخفاضها، وأوضح أن العنصرين الأساسيين المحركين للأسعار هما الوفرة والندرة، حيث كلما زادت ندرة الأشياء ارتفعت أسعارها، وتنخفض هذه الأخيرة مع الوفرة.

د. **النقود:** أعطى المقريزي أهمية كبيرة للنقود، فحدد وظائف النقودالثلاث، وهي ذاتها التي أشار إليها ابن خلدون، فهي معيار تقاس به القيم، ووسيلة للادخار وكذا وسيلة للتبادل والبيع والشراء.

ركز المقريزي في دراسته النقدية على تأثير المجاعة على النقود، مشيرا إلى أن الندرة الاقتصادية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كما اقترح الابتعاد عن المعادن الرخيصة كنقود،حيث لاحظ تداول هذه المعادن الرخيصة واختفاء المعادن النفيسة من التداولوهو ما كان سبباً في ارتفاع الأسعار، وطالب بالاعتماد على الذهب أو المعادن النفيسة كنقود لأنها تحد من ارتفاع الأسعار،فهذه المعادن نادرة ومكلفة وبالتالي فإن كمية تداولها تحدد تلقائياً من خلال السوق، وليس طبقاً لرغبة الحكام. وهذا يؤكد أن المقريزي كان من أنصار الحرية الاقتصادية والنقدية.

وبالتالي نجد أن الفكر النقدي للمقريزي قد وضع الأساس لكل من قاعدة الذهب وقانون "جريشام" (Gresham) التي جاءت بعده بقرون. فقانون جريشام الذي يقول بأن النقود الرديئة تطرد النقودالجيدة من التداولنجد أن جذوره توجد عند المقريزي، عندما أكد بأن اختفاء العملات الفضية (العملة الجيدة) من التداول تاركة الساحة للعملات النحاسية (الرديئة) كان سبباً في ارتفاع الأسعار.

ه. **التضخم:** بالرغم من أن مصطلح "التضخم" لم يذكر في مؤلفاتالمقريزي حرفيا، إلى أنه تطرق إليه بالتحليل الدقيق مبرزا أسبابه وآثاره وحلوله، حيث فسر التضخم الذي حدث في عصره، بزيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الإسلامي،فقد لاحظ أن زيادة كمية النقود مع طاقة إنتاجية محددة تؤدي إلى "التضخم"، وهوما يؤثر على التشغيل ودرجة الإشباع وطريقة توزيع الدخل مما يضر بمصلحة الطبقات الفقيرة والمنتجين الصغار، مما يساعد على ظهور الاحتكارات والتكتلات في الإنتاج والتوزيع.

ومن ضمن الأسباب المهمة التي بينها المقريزي للتضخم عنصر الفساد المتمثل في رشوة التجار للحكام، فيُترك هؤلاء الراشون يحتكرون الأسواق ويغلون الأسعار عامة دون رادع، بالإضافة إلى الزيادات السنوية الضرائب المفروضة على المزارعين فتزيد من تكاليف الزرع وأسعار الغلات في الأسواق، كما أن زيادة عرض النقود الرخيصة (الرديئة) من أهم الأسباب في جموح التضخم واستمراره، لذلك هاجم بشدة النقود الرخيصة، وحاول المقريزي أن يضع حلاً لمشكلة زيادة عرض النقود، فطالب بأن تصك من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها وتقليص عرضه،واعتقد جازماً أن نظام النقود الذهبية كفيل بحماية الاقتصاد من التضخم.

وبهذا يكون المقريزي قد وضع أول نظرية في التاريخ الاقتصادي والنقدي عندما تعرض لكمية النقود وأثرها على المتغيرات الاقتصادية، واعترف بعدم حيادية النقود على عكس الكلاسيك الذين يرون أن تغير كمية النقود يؤثر فقط في الأسعار لأنهم يعتقدون ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود.